



الناشط أسامة الهبالي من الاختفاء القسري إلى الإعدام

غالباً ما يتحول المعتقل تعسفياً في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري إلى محتفٍ قسرياً، (بحسب القانون الدولي، يقع الإخفاء عندما تقوم سلطات الدولة بجرمان فرد من حريته ثم ترفض الإفصاح عن أية معلومات بخصوص مصيره أو مكان احتجازه، وذلك بعد انقضاء مدة زمنية على احتجازه، نحن نعتد في منهجيتنا مدة تُقدَّر بـ 40 يوم)، ويمارس النظام السوري بشكل منهجي عمليات الإخفاء القسري تجاه المعتقلين لديه وهناك تخوف كبير حول مصير ما لا يقل عن 73 ألف مدني محتفٍ قسرياً بحسب أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان، معظمهم مضى على اختفائه سنوات.



أسامة خالد الهبالي، من أبناء حي مساكن المعلمين/ الخالدية في مدينة حمص، مواليد عام 1988، طالب بكالوريا أدبي، من أبرز النشطاء الإعلاميين في محافظة حمص، كما نشط في المجال الطبي والإغاثي، أخبرتنا عائلته أن قوات الأمن التابعة للنظام السوري اعتقلته في 18/ آب/ 2012 أثناء عودته من رحلة علاج في لبنان جراء إصابة سابقة تعرّض لها أثناء عمله في تغطية الأحداث الجارية في حمص، واحتجز في بداية اعتقاله في فرع الأمن العسكري بحمص ثم جرى نقله إلى سجن صيدنايا العسكري وإخضاعه لمحاكمة الميدان العسكرية.

تحديث:

بقي أسامة قيد الاختفاء القسري طوال مدة اعتقاله ولم تحصل عائلته على أية معلومات تكشف مصيره، وفي 23 / أيار/ 2017 تبليغت عائلته خبراً يُفيد بإعدامه إثر محاكمة ميدانية شكلية في سجن صيدنايا بتهمة قيامه بأعمال إرهابية، عبر لجنة المفاوضات في حي الوعر بمدينة حمص من خلال استبيان وضع المعتقلين الذي تقدّمت به اللجنة للنظام السوري خلال مفاوضات حي الوعر في آذار/ 2017.





تُطالب الشبكة السورية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بالضغط على النظام السوري لكشف مصير المختفين قسرياً لديه، وإلزامه بإخلاء سبيل جميع المعتقلين السلميين ونشطاء حقوق الإنسان، والإغاثة والإعلام، ويتحمل النظام السوري المسؤولية الكاملة عن حياة المعتقلين لديه وسلامتهم وعن كل التبعات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المترتبة على اعتقالهم، كما يتحمل مجلس الأمن جزءاً كبيراً من المسؤولية القانونية والأخلاقية تجاه شعب يعتبر جزءاً من المجتمع الدولي.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

